



## «الوضع مؤاتٍ للبيع من أجل تحسين القطاع وخلق منافسة في السوق»

# شهادة لـ «اللواء»: خصخصة الخليوي ستعش الأسواق المالية خصوصاً بورصة بيروت

وفاعلية. كما أنه سوف يكون الى خزينة وزارة المالية عائدات متكررة من قطاع الاتصالات من خلال الضرائب. وبالتالي كلما ازدهر وتطور هذا القطاع فإن ذلك سينعكس ايجاباً الاقتصاد الوطني.

□ يقال إن خصخصة القطاع الخليوي سيؤثر سلباً - على العكس تماماً، فقطاع الاتصالات لثروة متجددة، وبالتالي خصخصة هذا القطاع سينتقله من الرؤية النمطية التي فرضت عليه لأعوام أن يكون مجرد مورد ضرائب ورسوم للخزينة، وتحويله مجدداً الى معلم من معالم هذا البلد، يبتكر توسعاً حيوياً في قطاع الاتصالات، ويؤدي دوراً وظيفياً محورياً في خلق فرص عمل جديدة عبر تحفيز الاستثمار، واستيراد الأسهم في تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني بحيث يضحى بامتياز الرفاعة لهذا البلد.

□ فباعتقاد الخصخصة نتوقع الى المدى المتوسط أن ترتفع نسبة النمو ١ الى ١,٥% على الأقل وأن تتخفف خدمة الدين وأن يرتفع حجم الضريبة على القيمة المضافة. علماً أن الدولة في نهاية ٢٠٠٨ ستتحلى عن ٤٠% من الأسمه في مرحلة أولى سعياً لإنشاء شركة واحدة تحمل اسم تلكوم لبنان.

□ أنتم مع قرار بتوحيد تعرفه الأخبار الدولية كما هو الحال الآن مع الهاتف الثابت؟

- هذا الشيء صعب جداً وهو لم يحدث في أي دولة في العالم، ولكن على المدى المتوسط والبعيد ممكن أن يحصل هذا الأمر عبر تقنيات الـ (Voice over IP). وقد كانت الدولة اللبنانية السبّاقة في تخفيض تعرفات الاتصالات وجعلتها موحدة مع اختلاف التوقيت، وهذا الشيء مهم جداً، والهيئة داعمة هذه الخطوة لأنها تخفف الكلفة على المواطن.

■ حوار: محمد مزهر

الخدمة، وأهم شيء فإن معاملة المشترك سوف تتغير. فالיום إذا كان هناك لدى المشترك اية مشكلة فإنه ليس لدي أي ثقة بأنه سوف يحصل على حقوقه، إنما بعد عملية خصخصة هذا القطاع فإن كل الأمور سوف تتغير نحو الإحسان بما يليي رغبة المواطن الذي يعاني الأمرين من شركات الهاتف.

□ كيف يمكن ضمان حقوق المستهلك بعدما تتم عملية الخصخصة؟

- خطوة الخصخصة تشكل مشروعاً اصلاحياً قد يكون من أهم مشاريع الإصلاح الهيكلي في لبنان اليوم. ومن مسؤولية الهيئة المنظمة للاتصالات بالتعاون مع المجلس الأعلى للخصخصة هو التنظيم والرقابة والسهر على مصلحة المواطن وذلك بإشراف فريق عمل مهني كما هي الحال مع فريق عمل مصرف لبنان بالنسبة للقطاع المصرفي، وهذا هو العامل الذي كنا نفتقده سابقاً والذي أدى الى احتكار القطاع الخاص ومن بعده الى احتكار القطاع الخليوي. المهم الاساسي للهيئة المنظمة للاتصالات هو تحرير القطاع، وليس فقط عملية إصدار الرخصة، وايضاً خلق منافسة في السوق، مما يؤدي ذلك الى حماية المستهلك وتأمين له أفضل الخدمات وادنى الاسعار وأكبر نوعية من الخيارات.

□ ما الشروط المفروضة من قبلكم على الشركتين الخليويتين الجديدتين؟

- نظام حماية المستهلك هو أحد هذه الشروط، ولذلك فالمطلوب على كل شركة ستشارك في عملية المناقصة تقديم الخدمات الجيدة والالتزام بها فيما بعد.

□ برايكم كم يستفيد لبنان سنوياً جراء خصخصة هذا القطاع؟

- لبنان سوف يستفيد اقتصادياً وبشكل مهم جداً نتيجة خصخصة هذا القطاع، حيث ستزداد فرص العمل للشباب اللبنانيين، فضلاً عن أن الشركات اللبنانية ستكون أكثر تنافسية

لأشار رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة لـ «اللواء» أن الوضع مؤاتٍ لبيع قطاع الخليوي. معتبراً أن «أهمية هذا القطاع تكمن في إدخال المنافسة الى القطاع لتحسين ادائه وتطوير نوعية خدماته وتخفيض كلفته للمستهلك، مما يساهم في إنعاش الأسواق المالية في لبنان وخصوصاً منها بورصة بيروت».

وأكد شحادة «أنه عبر خصخصة القطاع الخليوي فإن اسعار التعرفة الخليوية سوف يتضاءل مما ستتحسن نوعية الخدمة بما يليي رغبة المواطن الذي يعاني الأمرين من الشركات المشغلة للهاتف».

هذه التفاصيل وغيرها في الحوار الآتي:  
□ برايكم ما هي أهمية خصخصة القطاع الخليوي في الوقت الراهن؟

- حالياً لا نية لطرح بيع القطاع الخليوي. عملية البيع سوف تتم في شهر شباط من العام المقبل، لكن لا شك أن الوضع مؤاتٍ للبيع وهو الأفضل في ما يتعلق بالأسواق العالمية والعربية لقطاع الاتصالات.

□ كيف يمكن للبنان الاستفادة من خصخصة الهاتف الخليوي؟

- أهمية خصخصة هذا القطاع تكمن في إدخال المنافسة الى القطاع لتحسين ادائه وتطوير نوعية خدماته وتخفيض كلفة المستهلك، فضلاً عن إضفاء جزء من الدين العام الذي تمتص فوائده اليوم معظم إيرادات الدولة من القطاع، إضافة الى أن خصخصة هذا القطاع، يساهم في تفعيل عجلة نمو الأسواق المالية في لبنان خصوصاً منها بورصة بيروت، وايضاً من أهمية الخصخصة وضع ارضية مناسبة لخلق فرص عمل جديدة. علماً أنه عبر خصخصة قطاع الخليوي فإن اسعار التعرفة الخليوية سوف تتضاءل، كما وسوف تتحسن نوعية